Jordan Journal of Applied Science-Humanities Series

Volume 36
Issue 1 *36-1*

Article 9

2023

The effect of credit facilities granted by Jordanian Islamic banks on the money supply: Analytical study for the period from 2011-2020

Ali A. Alababneh
Yarmouk University, Irbid, Jordan., alababnehali@gmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jjoas-h

Part of the Islamic Studies Commons

Recommended Citation

Alababneh, Ali A. (2023) "The effect of credit facilities granted by Jordanian Islamic banks on the money supply: Analytical study for the period from 2011-2020," *Jordan Journal of Applied Science-Humanities Series*: Vol. 36: Iss. 1, Article 9.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jjoas-h/vol36/iss1/9

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Applied Science-Humanities Series by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

VOL 36 NO 1 ISSN: 2708-9126

Jordan Journal of Applied Science

Humanities Series

Applied science Private University

The effect of credit facilities granted by Jordanian Islamic banks on the money supply: Analytical study for the period from 2011-2020

أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الاسلامية الأردنية في عرض النقد: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١١- ٢٠٢٠م

Ali A. Alababneh[1*], Amer Y. Alotoom.[2]
Yarmouk University, Irbid, Jordan.[12]

ARTICLE INFO

Article history:

Received 03 Nov 2021

Accepted 19 Dec 2021

Published 01 Jul 2023

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v36i1.536

***Corresponding author at** Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Ali A. Alababneh.

Email: alababnehali@gmail.com .

Keywords:

credit facilities

Islamic banks

Ababna

money supply

الكلمات المفتاحية:

التسهيلات الائتمانية

البنوك الاسلامية

العبابنة

عرض النقد

ABSTRACT

The research aims to know the concept and types of credit facilities and their relationship to money supply, and to explain the concept of Islamic banks and their reality in Jordan, and the nature and types of financing formulas used by Jordanian Islamic banks in the facilities granted by them, and their impact on generating bank money, through a presentation of statistical analysis models for the independent study variables represented by Credit facilities, the factors affecting them, and the extent of their impact on the dependent variable represented in the money supply.

This research concluded that Islamic banks are part of the banking system, which accepts deposits and grants credit facilities and contributes to the process of monetary expansion, but the impact of these credit facilities granted by Jordanian Islamic banks remains limited, as monetary expansion is linked to many banking legislations that It affects the volume of the money supply, such as the compulsory cash reserve ratio and the legal liquidity ratio, in addition to the commodity nature of these financing formulas used by Islamic banks, as they make the process of deriving money and expanding credit linked to production, which helps balance between the commodity stream and the cash stream, which limits the process of monetary expansion.

يهدف البحث إلى معرفة مفهوم وانواع التسهيلات الائتمانية وعلاقتها بعرض النقد، وبيان مفهوم البنوك الاسلامية وواقعها في الأردن وطبيعة وأنواع الصيغ التمويلية التي تستخدمها البنوك الاسلامية الأردنية في التسهيلات الممنوحة من قبلها، وأثرها في توليد النقود المصرفية وذلك من خلال عرض لنماذج التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة بالتسهيلات الائتمانية والعوامل المؤثرة فيها ومدى أثرها في المتغير التابع والمتمثل في عرض النقد.

وخلص هذا البحث إلى أن المصارف الإسلامية هي جزء من النظام المصرفي والذي يعمل على قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية و يسهم في عملية التوسع النقدي ولكن تأثير هذه التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الاسلامية الأردنية يبقى محدودا حيث أن التوسع النقدي يرتبط بالعديد من التشريعات المصرفية التي من شأنها التأثير في حجم المعروض النقدي مثل نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي ونسبة السيولة القانونية بالإضافة إلى الطبيعة السلعية لهذه الصيغ التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الاسلامية حيث تجعل عملية اشتقاق النقود والتوسع في الائتمان مرتبطة بالإنتاج مما يساعد على التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، الذي يحد من عملية التوسع النقدي.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

تتمثل التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الاسلامية بأدوات وصيغ التمويل المختلفة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وتمثل المورد الأكبر في تمويل الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وتعتبر هذه التسهيلات الأداة التي يتم من خلالها التأثير في عرض النقد والتي تبدأ بوديعة أولية ومن ثم تتضاعف عدة مرات من خلال الائتمان المصرفي الذي يولد ائتمان جديد تتضاعف قيمته باستمرار مع عمليات التمويل تبعًا لما يُعرف بمضاعف الائتمان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الاقتصاد الوطني. وهو ما يشير الى أن المصارف لديها القدرة على منح تسهيلات ائتمانية أكثر مما لديها من ودائع وبالتالي تولد نقود جديدة تتمثل بالودائع الناتجة عن الائتمان المصرفي والتي تؤثر بشكل مباشر في عرض النقد، إذ يؤدي الائتمان المصرفي في حالة انكماشه إلى ظاهرة الكساد وفي حالة الإفراط فيه إلى ظاهرة التضخم، واهتمت السلطة النقدية متمثلة بـ (البنك المركزي) بهذا الموضوع وأخذت على عاتقها رسم السياسة النقدية واستخدام الوسائل والأدوات المناسبة التي تقيّد من الائتمان المصرفي، بحيث تحّد من عملية توليد النقود التي تقوم بها البنوك.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

دراسة مفهوم التسهيلات المصرفية لدى المصارف الإسلامية والتي تتمثل بأدوات وصيغ التمويل التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية، ودراسة حجم التأثير لهذه التسهيلات المصرفية على عرض النقد الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية.

تشكل هذه الدراسة أهمية بالغة للباحثين في مجال المصارف الإسلامية بالإضافة إلى العاملين في قطاع المصارف الإسلامية لمحدودية الدراسات التي تتناول موضوع الدراسة، وكونها تدرس العلاقة بين موضوعين حيويين هما حجم التسهيلات المصرفية وعرض النقد، ومن ثم تزويد مكتبة الاقتصاد الإسلامي بدراسة متخصصة في هذا المجال.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر التسهيلات المصرفية لدى البنوك الإسلامية في توليد النقود والعرض النقدي؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

ما مفهوم وطبيعة التسهيلات المصرفية لدى المصارف الإسلامية؟

ما اثر التسهيلات المصرفية الإسلامية في توليد النقود والعرض النقدي؟

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

بيان مفهوم وطبيعة التسهيلات المصرفية وعلاقتها بعرض النقد.

بيان اثر التسهيلات المصرفية الإسلامية في توليد النقود والعرض النقدي.

الدراسات السابقة:

دراسة احمد عبدالرحمن يسري (٢٠١٧) بعنوان "دور النقود في زعزعة الاستقرار المالي وإمكانية الإصلاح في إطار نظام تمول إسلامي"، مجلة الجامعة الاسلامية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تعلق توليد النقود الائتمانية بسلوكيات وسياسات المؤسسات المالية التقليدية التي تعاملت دائمًا بالفوائد والتي توسعت مؤخرًا في تجارة النقود والديون بهدف تحقيق أقصى مكاسب خاصة لصالح هذه المؤسسات وحيث أثبتت تجربة النظم النقدية الليبرالية عالميًا أن توسع البنوك في مجال توليد النقود الائتمانية كان له أثر خطير في زعزعة الاستقرار المالي والاقتصادي وكان هذا واضح في الأزمتين الماليتين ١٩٢٩م و ٢٠٠٨م وتناقش الدراسة نظرة الاسلام إلى النقود والتي ترى بأنها مختلفة عن النظم النقدية الأخرى فهي وسيلة وليست هدفًا في ذاتها، وحيث أن عدم التعامل بالربا (الفوائد) من المسلمات في الأبحاث الإسلامية إلا أن جواز خلق أو توليد النقود المصرفية في إطار إسلامي ما زال خاضعًا للنقاش، وتحاول الدراسة الإجابة على ما هي حقيقة النقود المصرفية، وهل هناك مخالفة شرعية في توليدها من الودائع أم أن المخالفة تحدث كلما ارتبط توليدها بآلية الفائدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن توسع البنوك في نشاط الإقراض عن طريق توليد النقود الائتمانية والتي تمثل الجزء الاكبر من العرض الكلي للنقود إلى العبث بالاستقرار المالي والاقتصادي وأن التوسع في عمليات التوريق أدى إلى تمكين البنوك من اختراق الحدود المعهودة في مجال توليد النقود والإقراض مما أدى إلى نمو النشاط المالي بشكل هائل غير متناسب إطلاقًا مع نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي وهذا ما أثبتته الأزمة المالية الأخيرة، وأن المشكلة في الحقيقة ليست في النقود الائتمانية في ذاتها أو في آلية توليدها من الودائع وإنما في مسألتين أخريين؛ الأولى تخص الدافع من وراء توليد هذه النقود والأثر المترتب عليها، والثاني متعلق بالمكسب الذي يتحقق من وراء إصدارها، وهل هو من حق البنوك كمؤسسات خاصة أم من حق الدولة التي لها وحدها حق إصدار النقود.

دراسة عدنان الربابعة و تسنيم كيوان، (٢٠١٨م)، بعنوان: توليد النقود في المصارف الاسلامية (دراسة مقارنة بالمصارف التقليدية)، مجلة الجامعة الاردنية.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم توليد النقود من المنظور المصرفي التقليدي والإسلامي، حيث تم التعرف إلى آلية توليد النقود في كل من المصارف الربوية والإسلامية، ومن ثم استعرض البحث أهم العوامل المؤثرة في توليد النقود، وكان من أهمها حجم الوديعة والاحتياطي القانوني. كما تناولت الدراسة الحكم الشرعي في توليد نقود الودائع وتوضيح أراء الفقهاء من المانعين والمجيزين، وذكر أدلة كل منهم، وترجيح ما توصل إليه المانعون.

و توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن المصارف الإسلامية القائمة على تمويل المضاربة والمشاركة أقل قدرة على توليد النقود من المصارف التقليدية، وأقل ضررا على الاقتصاد في حال توليدها للنقود؛ لأن تمويلها يؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي في مقابل توليدها للنقود، مما يؤدي إلى إحداث التوازن بين التيار السلعي والنقدي، على عكس ما تقوم به البنوك.

إضافة الدراسة:

وتتمثل الاضافة في هذه الدراسة:

عرض لمفهوم وانواع التسهيلات المصرفية لدى البنوك الاسلامية وبيان الطبيعة السلعية لهذه التسهيلات واثر ذلك في عرض النقد.

بيان دور التسهيلات المصرفية لدى البنوك الاسلامية في التأثير على حجم المعروض النقدي وذلك من خلال عرض لنماذج التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة و تأثيره في المتغير التابع والمتمثل في عرض النقد.

منهج الدراسة:

أولًا: المنهج الاستقرائي والتاريخي: حيث سيتم دراسة الموضوع من خلال تتبع مفردات الدراسة ومسائلها والحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة من الكتب والمراجع المتخصصة.

ثانيًا: المنهج الوصفي والتحليلي: الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والمفاهيم لتحقيق هدف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية. وسيتم اللجوء إلى استخدام التحليل الإحصائي لسلسلة البيانات المالية للمصارف الإسلامية، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) للوصول إلى النتائج المرجوة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم التسهيلات المصرفية وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاحتياطيات وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الودائع وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الاموال المتاحة للتوظيف وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، حيث تناول المبحث الأول التسهيلات المصرفية طبيعتها وعلاقتها بعرض النقد، وفي المبحث الثاني التسهيلات المصرفية لدى المصارف الاسلامية أنواعها طبيعتها ومؤشرات نموها، وفي المبحث الثالث منهجية الدراسة و التحليل الاحصائي : تحليل البيانات واختبار الفرضيات: .

المبحث الأول: التسهيلات الائتمانية: طبيعتها وعلاقتها بالعرض النقدي

تقوم البنوك التجارية بتقديم التسهيلات الائتمانية من خلال نشاطها الائتماني القائم على مبدأ المداينات عن طريق الائتمان النقدي الذي يعتبر أساس نشاطها المصرفي، سواء للغايات الاستهلاكية للأفراد داخل المجتمع، أو لمختلف القطاعات الاقتصادية. وجميع هذه الخدمات المصرفية تندرج تحت مفهوم الائتمان النقدي.

المطلب الأول: التسهيلات الائتمانية: مفهومها وأنواعها

أولًا: مفهوم التسهيلات الائتمانية "الائتمان المصرفي"

يعرف الائتمان بأنه تسهيلات بصورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى تمنح للأفراد أو شركات الأعمال مقابل اقتضاء البنك لعمولة أو فائدة معينة، ويتم منح هذا التسهيلات بناء على طلب العملاء، سواء حالا أو بعد وقت معين؛ وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكنوا من مواصلة نشاطاتهم المختلفة، كالاقتراض لغرض الاستثمار، أو يكون منح الائتمان على شكل تعهد في كفالة البنك عن الزبون لدى الغير (النجار، ١٩٩٧: ٧١).

ويمثل الائتمان المصرفي القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من أفراد ومؤسسات وبنوك أخرى، ويشكل الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظرًا لارتقاء العوائد المتولدة عنه، ويحمل هذا الاستثمار من جانب البنوك في طياته الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد للقرض. وهو الذي تمنحه المؤسسات المصرفية، والذي يعتبر أهم أنواع الائتمان في الاقتصاد ارتباطا بقدرات هذه المؤسسات على منح مثل هذا الائتمان، وبالذات المصارف التجارية، التي تعتمد في منحها له على الموارد المتجمعة لديها من ودائع المتعاملين معها، وما تستطيع توليده من ودائع مشتقة اعتمادا على الودائع الأصلية لديها، والذي يوفر لها أعلى قدرة على منح الائتمان يفوق بعدة أضعاف الودائع الأصلية هذه، وهذا النوع من الائتمان يشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه، وبالارتباط معه في منح أنواع الائتمان الأخرى، حيث إن الائتمان التجاري مثلا يتم التوسع فيه عندما يتم التوسع في الائتمان المصرفي الذي يتم منحه للتجار (فليح، ٢٠٠٦: ٢٧١).

ثانيًا: أنواع التسهيلات الائتمانية:

تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من التسهيلات الائتمانية، وذلك حسب طبيعتها كما يلي:

أولًا: تسهيلات ائتمانية مباشرة: وتمثل الائتمان النقدي الذي هو أساس التسهيلات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية، والتي هي على إحدى الصور التالية:

القروض والسلف:

تعتبر التسهيلات الائتمانية الاستخدام الرئيسي لأموال البنك، وتعد عملية منح القروض الخدمة الرئيسية والأولى من بين الخدمات التي يقدمها البنك التجاري لعملائه، وفي نفس الوقت تحتل القروض مركز الصدارة من بين استثمارات البنك؛ كونها تمثل المصدر الأول والأكبر لربحيته. فمن الناحية العملية تعد وظيفة إقراض الأموال من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، وهذه الوظيفة كانت وما زالت تحتل المقام الأول والأهم من بين أشكال وأنواع التوظيفات المتعددة في البنوك التجارية. لذلك ازداد الاهتمام بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية بعد أن أصبح لهذه المحفظة أهمية كبيرة (خربوش والعبادي، ٢٠٠٤: ٢١٥- ٢٣٤). وهي عبارة عن مبالغ من الأموال توضع تحت تصرف عملاء البنك لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والطويل، ولمدد معينة يتم الاتفاق عليها، ولغرض معين ومقبول من قبل البنك على أن يتعهد المقترض بأن يسدد المبلغ الذي اقترضه وفوائده إلى البنك دفعة واحدة، أو على دفعات، إما شهرية أو ربع سنوية أو حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين (قرصية وبكري، ١٩٧٩: ١١٢).

خصم الأوراق التجارية:

ويقصد به قيام البنك بخصم كمبيالات تجارية تكون محررة لأمر العميل، وذلك قبل مواعيد استحقاقها، مقابل حصول البنك على فائدة وعمولة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق، وفي تاريخ الاستحقاق يقوم البنك بتحصيل قيمتها من قبل المدين نيابة عن عميله مع احتفاظه بحق الرجوع على الخاصم والمظهرين في حالة عدم قيام المدين بتسديد قيمتها (حشيش، ١٩٩٢: ١٢٢).

قروض الإسكان:

وهي تمنح لغاية السكن العائلي، تتجاوز مدتها ٢٠ سنة، يقوم المقترض عادة بدفع دفعة أولية قد تعادل ثلث القرض كضمان لجدية الالتزام، ويأخذ المصرف دخل المقترض بعين الاعتبار، ويتم تسديد القرض وفوائده على دفعات شهرية، ويتم رهن العقار درجة أولى، إضافة إلى كفالات شخصية يطلبها البنك (شيخ عثمان، ٢٠٠٩: ٥١).

قروض (الجاري مدين):

وهي قيام المصرف التقليدي بمنح العميل حدًّا معينًا، أو سقفا محددا للحساب الجاري مدين، أي يحدد له مبلغا لا يجوز تجاوزه في السحب إلا بموافقة إدارة البنك، ويسمح للعميل بالإيداع في هذا الحساب، وعادة ما يمنح الجاري مدين لتمويل رأس المال العامل، ويمنح لمدة سنة يجدد بعدها بموافقة الطرفين، البنك والعميل، في ضوء أداء الحساب وحجم العمل المعطى للبنك والوضع المالي للعميل (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦: ١٧١).

ثانيًا: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

وهذا النوع من التسهيلات الائتمانية لا يمنح للعميل بصورة مباشرة، ولكن يمنح له بطرق أخرى، وإذا عجز العميل عن الوفاء تجاه المستفيد، فإن هذه التسهيلات ستصبح التزاما على البنك بدلا من أن تكون أصلا، فالبنك في هذه الحالة ملزم بالدفع للمستفيد عوضا عن العميل، ومن الأمثلة على هذا النوع من التسهيلات، الاعتمادات المستندية والكفالات، وتصنف هذه التسهيلات ضمن البنود خارج الميزانية، لأنها تعتبر من ضمن أصول البنك، وفي نفس الوقت من التزاماته (عشيش، ٢٠١٠: ٩٠)، ومن أنواع هذه التسهيلات:

الاعتمادات المستندية: وهي تعتبر أداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدر، ويتم فتح الاعتمادات المستندية بناء على طلب عملاء البنك الحاصلين على سقف اعتمادات مستندية من قبل البنك، وهي ثلاثة أنواع: اعتماد مستندي معزز، اعتمادات مستندية بالاطلاع، واعتمادات مستندية مؤجلة الدفع.

الكفالات البنكية أو خطابات الضمان: وهي عبارة عن تعهد خطي مكتوب يصدر عن البنك بناء على طلب عميله، وذلك بدفع مبلغ محدد يمثل قيمة الكفالة لأمر المستفيد خلال مدة سريانها (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦: ١٧٢).

المطلب الثاني :علاقة التسهيلات الائتمانية بالعرض النقدي

مفهوم العرض النقدي

يقصد بعرض النقد، أو كما يطلق علية أحيانا المعروض النقدي، كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، وكمية وسائل الدفع هذه، عبارة عن إجمالي النقود، وعلى اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة، ولما كانت النقود السائدة في التداول بوقتنا الحاضر عبارة عن النقود الورقية ونقود الودائع نظرا لتخلي المجتمعات عن التعامل بالنقود السلعية.

وإن مكونات عرض النقد أو كمية، وسائل الدفع تتكون من عنصرين رئيسيين هما:

النقد المتداول والعملة المساعدة.

نقود الودائع أو النقود المصرفية (الودائع الجارية) (أبو الفتوح، ٢٠١٥: ٨٦).

وتبرز أهمية النقود وعلاقتها الوثيقة بالمصارف، نظرا لأن عرض النقود في الاقتصاد تولده المصارف، حيث إن البنك المركزي يتولى مهمة إصدار النقود القانونية التي تمثلها العملة في التداول، والمصارف التجارية هي التي تقوم بمهمة توليد نقود الودائع (الودائع الجارية المشتقة)، من خلال توليد الائتمان (فليح، ٢٠٠٦: ٢٨).

و من تعريف البنوك التجارية يتبين أن اساس النشاط المصرفي لديها يقوم بعملية اشتقاق النقود وخلق الودائع حيث تعرف البنوك التجارية بأنها بنك الودائع و المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان فبنك الودائع يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا بالدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير، فهذه البنوك تعمل في سوق النقد وتلعب دورا هاما في التأثير على العرض الكلي للنقود فهي لا تقبل ودائع للأفراد فقط ولكن تقوم بمنح الائتمان ومضاعفة حجمه وزيادة الودائع المشتقة (الكفراوي، ٢٠٠١: ١٢).

و تعمل البنوك التجارية على توليد النقود من خلال ما يعرف بعملية خلق النقود، حيث إن البنوك في سعيها للإقراض تقدم القروض من ودائع غير موجودة بالفعل، وتقوم البنوك بخلقها بنفسها، واستطاعت البنوك أن تزيد مواردها لمقابلة الزيادة في القروض التي تقوم بمنحها، ويطلق على تلك الوظيفة خلق النقود، أو خلق الودائع، أو خلق نقود الودائع، باعتبار أن البنوك التجارية أضافت نقوداً إلى وسائل الدفع القائمة (محارب، د. ت: ٢٦٦).

وبذلك تستطيع أن تخلق ودائع إضافية ليس لها كيان مادي ملموس. وهذا يعني أنها تمنح قروضا تفوق حجم الودائع لديها، وبالتالي، تزيد من العرض النقدي.

و المثال التالي يوضح عملية توليد الائتمان، أي ما ينطبق عليه خلق الائتمان أو خلق الودائع، وبافتراض ما يلي:

عدم وجود أي قدر من التسرب النقدي، أي افتراض أن القروض التي تمنحها البنوك التجارية إلى المتعاملين معها تتم إعادة إيداعها كاملة إلى هذه البنوك من خلال الودائع المشتقة، أي التي تولدت أي اشتقت من القروض التي منحتها البنوك التجارية استنادا إلى نظام الاحتياطيات الجزئية مقابل الودائع لديها.

أن البنوك تحتفظ باحتياطيات جزئية (قانونية) نسبتها ٢٠% من الودائع الأصلية لديها.

أن البنوك لا تحتفظ بأية احتياطيات فائضة تزيد على الاحتياطيات القانونية.

وجود وديعة أصلية مقدارها (١٠٠٠) دينار.

وجود قدر كاف من الطلب على الائتمان المصرفي، أي أن قدرة المصارف على توليد الائتمان يتم استخدامها بالكامل من خلال الطلب على الائتمان الذي توفره هذه القدرة الائتمانية.

أن عملية توليد الائتمان في هذا المثال يمكن افتراض أنها تتم من خلال عدة بنوك تجارية، أو من خلال بنك واحد بعدة فروع له.

واستناداً إلى المعطيات والافتراضات الواردة في المثال فإن:

التوسع في الائتمان (الزيادة في الودائع) = الوديعة الأصلية / نسبة الاحتياطي القانوني.

الودائع المشتقة = الوديعة الأصلية - قيمة الاحتياطي / نسبة الاحتياطي القانوني.

مضاعف الائتمان = ١ / نسبة الاحتياطي القانوني.

التوسع في الائتمان = الوديعة الأصلية X مضاعف الائتمان

وبتطبيق الصيغ المذكورة من خلال استخدام المعطيات الواردة في المثال، يتم التوصل إلى ما يلي:

التوسع في الائتمان (الزيادة في الودائع) = ١٠٠٠/٠,٢٠

= ٥٠٠٠ دينار

أن الودائع المشتقة = ١٠٠٠-٢٠٠ / ٠,٢٠

= ٤٠٠٠ دينار

أن مضاعف الائتمان = ١/ ٠,٢٠

= ٥

أن التوسع في الائتمان الذي هو الزيادة في الودائع:

أي الوديعة الأصلية + الودائع المشتقة عنها = (الوديعة الأصلية x مضاعف الائتمان)

= ١٠٠٠ x ٥

= ٥٠٠٠ دينار.

المبحث الثاني: التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الإسلامية الأردنية.

المطلب الأول: المصارف الإسلامية "مدخل عام":

أولًا: مفهوم المصارف الإسلامية:

يعرف المصرف الاسلامي بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.(الموسوي، ٢٠١١: ٢٧)

وعرفها العطيات بأنها: "مؤسسات مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليًا وخارجيًا. " (العطيات، ٢٠٠٧: ٩).

ومن وجهة نظر الباحث فإن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مصرفية منظمة تقوم بكافة الأعمال التمويلية والاستثمارية والخدمات المصرفية المختلفة ضمن الضوابط الشرعية التي تحكم عملها ويقوم نشاطها الرئيسي وفقاً لصيغ متعددة سواء في مجال الحصول على الأموال أو استخداماتها كالمضاربة والمشاركة وغيرها بعيدا عن مبدأ المداينات الذي يقوم على أساس الفائدة الربوية.

ثانيًا : واقع المصارف الإسلامية في الأردن ونشأتها:

تأسس "البنك الإسلامي الأردني "بصفته أول مصرف إسلامي في الأردن عام (١٩٧٨م) بموجب قانون خاص مؤقت رقم (١٣) لسنة (١٩٧٨م)، وصدر فيه قانون خاص مؤقت، وفي سنة (١٩٨٥م) صدر فيه قانون دائم (الطيار، ١٩٨٨: ٢٧٤)، وقد سجل البنك بوصفه شركة مساهمة برأس مال قدره أربعة ملايين دينار أردني، وبلغ رأس المال في نهاية عام ٢٠٢٠ مئتي مليون دينار (البنك الإسلامي الأردني، ٢٠٢٠: ١٠٠).

ثم تأسس البنك العربي الإسلامي عام ١٩٩٧م، وقد تأسس بوصفه شركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة ١٩٨٩م، وبلغ رأس المال في نهاية عام ٢٠٢٠م حسب المركز المالي الموحد ١٠٠ مليون دينار .(http://www.iiabank.com.jo) (٣/١١/٢٠٢١)

وبعد ذلك تأسس بنكالأردن دبي الإسلامي الذي يعتبر خلفًا قانونيًا وواقعيًا لبنك الإنماء الصناعي، والذي تأسس بموجب قانون خاص (قانون بنك الإنماء الصناعي) خلال عام ١٩٦٥م، ويحل محله حلولًا قانونيًا وواقعيًا، حيث صدر بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨م، والذي تم بموجبه إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢م، وتم تحويل وتسجيل البنك بوصفه بنكا إسلاميا باسم "بنك الأردن دبي الإسلامي" (بنك صفوة الإسلامي، ٢٠١٨: ١١). وقررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٧ تغيير اسم البنك من بنك الأردن دبي الإسلامي إلى "بنك صفوة الإسلامي" (بنك صفوة الإسلامي، ٢٠١٩: ١٠). ويبلغ رأسمال البنك المصرح به والمدفوع ١٠٠ مليون دينار.

وفي عام ٢٠١١م تم افتتاح فرع لبنك دولي خارجي والذي يمثل رابع مصرف إسلامي في الأردن (مصرف إسلامي غير أردني) وهو مصرف الراجحي، ويعد مصرف الراجحي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، والذي بدأ نشاطه منذ عام ١٩٥٧م (http://www.alrajhibank.com.jo). (٣/١١/٢٠٢١).

المطلب الثاني: أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لدى المصارف الإسلامية

يعد التمويل أساس العمل المصرفي الإسلامي، ويتم ذلك من خلال بعض الصيغ التمويلية التي توظف فيها المصارف الإسلامية مصادر الأموال لديها ضمن الضوابط الشرعية الإسلامية، وتنقسم إلى ما يلي:

أولًا: التسهيلات الائتمانية المباشرة، وهي:

تمويل المرابحة:

وهي عملية البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة هامش ربح، أو هي عملية بيع برأس المال وربح معلوم، وتعد هذه الصيغة المصرفية واحدة من أبرز الصيغ في التمويل والأكثر تطبيق في الأسواق المصرفية الإسلامية، حيث يقوم المصرف من خلال هذه الصيغة بشراء ما يحتاجه العملاء من بضاعة للعميل، حيث أن هذه الصيغة تتضمن الوعد بالشراء وبيع بالمرابحة، حيث يقوم العميل بتقديم طلب للمصرف لشراء بضاعة معينة، ويقوم المصرف بشرائها ثم يقوم بيعها للعميل مع زيادة في مقدار ربح يتم الاتفاق عليه ويتم السداد على شكل أقساط دورية (البلتاجي، ٢٠١٥: ١٠).

و يرى الباحث أنها من أهم صيغ التمويل التي تقوم المصارف الإسلامية باستخدامها لتوظيف أموالها، وهي تضم المرابحات الإسلامية المحلية، والمرابحات الإسلامية الدولية، ويستخدم هذا النوع من التمويل في المصارف الإسلامية لتلبية حاجات الأفراد من السلع المختلفة، كما ويتيح تسهيلات كبيرة للعملاء من التجار وأصحاب المهن المختلفة؛ بحيث يوفر احتياجاتهم من الأصول الرأسمالية (المعدات والآلات) واحتياجات التجار من البضائع المختلفة، سواءٌ أكان ذلك محليًا أم خارجيًا عن طريق تمويل المرابحة للآمر بالشراء بواسطة الاعتمادات المستندية (اعتمادات المرابحة).

تمويل المشاركة:

هي أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف الإسلامي جزءًا من التمويل لعميله، ويقوم العميل بالمشاركة في الجزء المتبقي من التمويل اللازم لأي مشروع؛ على أن يشتركا في العائد المتوقع ربحًا أو خسارة بنسب متفق عليها بين الطرفين (إرشيد، ٢٠٠٧: ٣٢).

وتعد المشاركات من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي تلائم طبيعة المصارف الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المطبق في المصارف التقليدية. يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه المتعاملين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالمصارف التقليدية، وإنما يشارك المصرف المتعامل في الناتج المتوقع ربحًا كان أو خسارة وحسبما يرزق الله به فعلا ، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيعيه متفق عليها بين المصرف والمتعامل، وهذه الأسس مستمدة من قواعد شركة العنان. ويعد التمويل عن طريق المشاركة مشروعا، فقد قرر مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي إن المشاركة تقرها الشريعة الإسلامية إذا كان تشاطها حلالا وما يرزق الله به من ربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس مال كل منهما ، وأن تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة إذ الغنم بالغرم، فإذا كان أحد الشركاء قائمة بإدارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها على أن يوزع باقي الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء حسب حصته في رأس المال (طبايبيه، ٢٠١٦: ٣٠٨).

ويتم تطبيق هذه الصيغة من صيغ التمويل الإسلامي لدى المصارف الإسلامية بطريقتين:

تمويل المشاركة بصفتها الدائمة: وهو تقديم المصرف الإسلامي والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد، أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما متملكًا حصته في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال (سليمان، ١٩٩٦: ١٧).

تمويل المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك:

تعرف بأنها نوع شركة يعطي المصرف فيها الحق للشريك في الحلول محله في ملكية عقار مثلًا، مع الاتفاق بينهما على أن يسدد العميل إلى المصرف عددًا محددًا من الأقساط الدورية، ويتنازل المصرف مقابلها عن حصته من ملكيته للعميل الذي يصبح في النهاية مالكًا للعقار كله، كل ذلك حسب ما تقتضيه شروط هذه الشركة التي اتفق عليها (ارشيد، ٢٠٠٧: ٣٥).

وابتكرت المصارف الإسلامية ما يعرف بالمشاركة المتناقصة انطلاقًا من سعيها لمساعدة الحرفيين والمهنيين والمزارعين في امتلاك أدوات وماكينات وورش حدادة ونجارة، والسواقين في امتلاك سيارات الأجرة وغيرهم، فالمصرف يقدم حصته من رأس مال المشروع، ثم يؤول المشروع إلى العميل، بعد قيامه بتسديد المصرف لحصته من صافي ربحه (حمود، ١٩٧٦: ٤٧٢). وقد عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بأنها: "المشاركة التي يعطي فيها المصرف الحق للشريك الآخر في شراء حصة المصرف تدريجيًا بحيث تتناقص حصة المصرف وتزيد حصة الشريك الآخر إلى أن يتفرد بملكية جميع رأس المال (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية رقم ٤: ٢٢١).

تمويل المضاربة:

وتعرف المضاربة بأنها شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب) (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٢٢). وتعتبر المضاربة إحدى الصيغ التمويلية التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بها في عملية توظيف الأموال لديها، وتعد نوعًا من أنواع التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية؛ حيث يكون تقديم المال حالًا لطرف آخر يكون من قبله العمل.

التمويل عن طريق الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك: (البنك الإسلامي الأردني، ٢٠٢٠: ١١٧)

تعرف الإجارة بأنها بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين أو عين(الخياط و العيادي، ٢٠٠٤: ١٣٧) وحيث تمارس المصارف الاسلامية

أ- الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة، حيث تبقى ملكية الأصل للمؤجر، وحق الاستخدام والحيازة تكون للمستأجر.

ب- الإجارة المنتهية بالتمليك: وهي الإجارة التي تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة، وتسمى إجارة منتهية بخيار الشراء، وتقوم على تمويل العميل الأصل بالإيجار بناء على قيمة إيجارية متفق عليها، ويميز هذا التأجير عن التأجير التشغيلي أن المصرف يسمح للمستأجر بشراء الأصل في نهاية العقد بسعر متفق عليه مسبقًا معه، وتؤول ملكية هذا الأصل للعميل إذا قام بدفع جميع الأقساط الإيجارية بمواعيد استحقاقها بحسب ما هو متفق عليه من قيمة إيجارية بين العميل والمصرف،إما هبة أو بيعًا رمزيًا.

التمويل بصيغة بيع السلم والسلم الموازي: يعتبر بيع السلم من صيغ التمويل التي يمكن استخدامها لتوظيف الموارد المالية لدى المصارف الإسلامية. ويعرف بيع السلم بأنه: "بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل (الغريب، ١٩٩٦: ١٧٧)، وهو بيع الآجل بالعاجل (السيواسي، ١٩٩٥: ٢/ ٣١٢)، ويمتاز عقد السلم بأنه يوفر التمويل للمنتجين والذين يكونون بالعادة بحاجة للسيولة (عبدالله وسعيفان، ٢٠٠٨: ٢٠٢)، كما تقوم المصارف الإسلامية باستخدام صيغة السلم الموازي، ويعرف بيع السلم الموازي بأنه: "هو العقد الذي يقوم فيه المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث، وبصيغة بيع السلم كذلك، وبهذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات الشراء والبيع هذه عن طريق بيع السلم، أي نتيجة المتاجرة بالسلعة" (خلف، ٢٠٠٦: ٣٤٨- ٣٤٩). ويرى الباحث بأن عقد السلم هو عقد بين طرفين يقدم احداهم الثمن المعجل والاخر يتعهد بتقديم السلعة الموصوفة في ذمته خلال فترة زمنية معينة.

التمويل بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي: الاستصناع: هو عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص (عاشور، ٢٠٠٣: ١٨٤). وهو في اصطلاح الفقهاء: طلب العمل من الصانع في شيء مخصوص على وجه مخصوص، أو هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة؛ أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع، وتكون العين أو مادة الصنعة والعمل من الصانع (مجلة الأحكام العدلية، المادة ١٢٤).

ومجال الاستصناع مفتوح بالنسبة للمصارف الإسلامية، ومن الممكن أن تأخذ صيغة تمويل مركبة (الاستصناع الموازي) مثل صورة بيع مرابحة استصناع. ويقوم المصرف بهذه الطريقة بتوقيع عقدين يكون العقد الأول عقد مرابحة مع المتعامل طالب الآلة، والعقد الثاني عقد استصناع مع الصانع الذي سيصنع الآلة، كما يمكن للمصرف الإسلامي تطبيق الاستصناع مع عقود أخرى كالمشاركة والمضاربة.

القروض الحسنة: تقوم المصارف الإسلامية بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج، وتقدم القروض الحسنة من أموال المصرف الذاتية، بالإضافة إلى مصادر خارجية من قبل العملاء من خلال حسابات خاصة تسمى بحساب القرض الحسن، والتي تمكن الأفراد والمؤسسات من فتح هذه الحسابات لتتجمع في أموال صندوق القرض الحسن الموحدة للراغبين في إقراضها عن طريق البنك بوصفها قروضا حسنة (البنك الإسلامي الأردني، ٢٠١١: ٢٢).

ثانيًا: التسهيلات الائتمانية غير مباشرة:

وتعتبر هذه التسهيلات التزامًا غير مباشر وتظهر ضمن حسابات المصرف النظامية (خارج الميزانية)، وتتحول إلى التزام فعلي إذا تخلف العميل عن الوفاء بالالتزامات التي أصدرت من أجلها وقام المصرف بدفعها، وتنتقل إلى بنود الموجودات داخل الميزانية، ومن هذه التسهيلات ما يلي:

الاعتمادات المستندية: وهو عبارة عن تعهد خطي يحتوي على شروط معينة صادر عن البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل (المبلغ) في بلد المصدّر (المستفيد) يتعهد بموجبه بناءً على طلب المستورد (طالب فتح الاعتماد) بأن يدفع إلى أو لأمر المصدّر (المستفيد) أو يقبل سحوبات (كمبيالات) مسحوبة من المستفيد، أو يفوض بنكًا آخر ليقوم بالدفع نيابة عنه مقابل مستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد (عبدالله وسعيفان، ٢٠٠٨: ٣٢٧).

ويستخدم هذا النوع من التسهيلات لتسهيل حركة التجارة الخارجية بطريقتين هما:

اعتمادات ذاتية: وهي اعتمادات مستدية ممولة تمويلًا ذاتيًا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد، وفيه يكون دور البنك الإسلامي في هذه الحالة هو دور الوكيل بأجر (شبير، ١٩٩٨: ٢٤١).

اعتمادات المرابحة أو المضاربة: وهي الاعتمات التي يتم تمويلها من قبل المصارف الإسلامية تمويلًا كاملًا أو جزئيًا. فإذا كان التمويل كليًا من المصرف الإسلامي كانت تلك المعاملة مضاربة، ويسمى اعتمادًا (مغطى بالكامل)، ويكون الربح بحسب الاتفاق والخسارة على رب المال (المصرف الإسلامي)، ويمكن أن تمول هذه المستندات على أساس المرابحة، أما إذا كان التمويل جزئيًا فيكون على أساس المرابحة في الغالب ويسمى اعتمادًا (غير مغطى بالكامل) (شبير، ١٩٩٨: ٢٤١- ٢٤٢).

الكفالات المصرفية وخطابات الضمان: هي تعهدات كتابية بمقتضاها يكفل المصرف عميله في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث لا على سبيل الوكالة، بمناسبة التزام يعتزم العميل المكفول الدخول فيه (السبهاني، ٢٠١٢: ٢١٣).

ثانيًا: تأثير الطبيعة السلعية للتمويلات المصرفية الإسلامية في توليد النقود والعرض النقدي.

الصيغة الأولى : صيغة المضاربة:

إمكانية خلق النقود باستخدام صيغة المضاربة: تعتبر المضاربة نوعًا من أنواع التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية؛ بحيث يكون تقديم المال حالًا لطرف آخر يكون من قبله العمل. ومن التغيرات التي أدخلتها المصارف الإسلامية على شكل المضاربة المعروف أنها أصبحت تتضمن ثلاثة أطراف هم: أصحاب المال، والمصرف، والمستثمرون، وتجمع هذه الأطراف علاقة مشاركة لا علاقة دائنية ومديونية، كما تغيرت طبيعة الأطراف، حيث انتقلت من الأشخاص الطبيعيين إلى الأشخاص المعنويين، لا سيما المضارب (العامل)، والذي يمثل إما المصرف، وإما الشركات التي تتطلب التمويل من المصرف (المالقي، ٢٠٠٠: ٣٣١).

ونجد أن غالبية الموارد المالية الموجهة لتمويل العمليات الاستثمارية عن طريق هذا النظام يمكن اعتبارها في حكم التسرب النقدي، فموارد المصرف الإسلامي توجه مباشرة إلى الاتفاق العيني والسلعي اللازم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية والعمليات الإنتاجية، على عكس النظام التقليدي القائم فقط على عمليتي الإيداع والإقراض بشكل متكرر، فالأموال في النظام المصرفي الإسلامي تبقى في صورة وديعة أولية، ولا يمكن استخدامها وتحويلها إلى وديعة مشتقة، فهي تنفق مباشرةً من خلال عملية الشراء والبيع، فعملية اشتقاق النقود في المصارف الإسلامية عملية محدودة جداً تأتي على صورة جزء يسير من الأموال التي تصرف نقدًا للمستثمر لاستخدامها في بعض أوجه الإنفاق على العملية الاستثمارية، وهذا الجزء يمكن أن يستخدم بصورة محدودة وعن طريق إيداعه ثانيةً في أحد المصارف الأخرى، أو في نفس المصرف لفترة محدودة (أبو زيد، ٢٠٠٠: ٣١٩).

الصيغة الثانية: عقد الاستصناع والاستصناع الموازي:

هو ان يدخل المصرف باتفاق مع عميله الذي يطلب منه عيناً ما تنطبق عليها شروط الاستصناع؛ فيكون المصرف صانعاً بائعاً والعميل مستصنعًا و مشتريا ثم يلتفت المصرف إلى صانع حقيقي حرفته الصناعة او الانشاء فيدخل معه في اتفاق منفصل يكون المصرف فيه مستصنعًا مشتريا والحرفي أو المقاول صانعا بائعا لعين تنطبق عليها الصفات التي طلبها العميل ذاتها (السبهاني، ٢٠١٢: ٢٠٢).

فالبنك الإسلامي عندما يقوم بتوظيف أمواله، وموارده المالية باستخدام صيغة الاستصناع في العديد من المجالات والأنشطة التي يحتاجها الأفراد والشركات، مثل أعمال المقاولات، والتشطيبات للعقارات السكنية والتجارية والصناعية وغيرها الكثير، فهو بذلك يسهم في عمليات إنتاج حقيقية تعود على المجتمع بفوائد كثيرة، على عكس البنوك الربوية التي لا تقوم بأكثر من تقديم الأموال مقابل الحصول على أموال مضاعفة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأموال ستحقق منفعة لاقتصاد المجتمع أم لا (الربابعة، ٢٠١٨: ١٨٩).

الصيغة الثالثة: عقد السلم:

تطبيقات عقد السلم في المصارف الإسلامية وإمكانيتها على خلق النقود

تقوم المصارف الإسلامية باستخدام صيغة السلم الموازي، ويعرف بيع السلم الموازي بأنه: "هو العقد الذي يقوم فيه المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث، وبصيغة بيع السلم كذلك، وبهذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات الشراء والبيع هذه عن طريق بيع السلم، أي نتيجة المتاجرة بالسلعة.

والبنك الإسلامي عندما يقوم باستخدام موارده المالية من خلال صيغة السلم، فهو بذلك يشارك في زيادة الإنتاج السلعي من خلال توظيف ودائعه في عمليات إنتاج حقيقية، فيصبح لدينا توازن بين التيار السلعي والتيار النقدي؛ مما يحد من حدوث التضخم، ويقي المجتمع من المشاكل الاقتصادية، على عكس البنوك الربوية التي تعتمد بشكل كبير على القروض في توظيف مواردها، الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع في التيار النقدي دون السلعي، وحدوث ظاهرة التضخم بلا شك (شاهين، ٢٠٠٧: ٦١٨).

الصيغة الرابعة: المرابحة للآمر بالشراء:

تطبيقات عقد المرابحة في المصارف الإسلامية وإمكانيتها على خلق النقود

تعد صيغة المرابحة من أهم صيغ التمويل التي تقوم المصارف الإسلامية باستخدامها لتوظيف أموالها، وهي تضم المرابحات الإسلامية المحلية، والمرابحات الإسلامية الدولية، وذلك من خلال عملية المرابحة للآمر بالشراء.

إن عمليات التمويل التي تتم عبر الأساليب البيعية، كالمرابحة التي يقدمها المصرف الإسلامي لعملائه تعود كاملة للمصرف مع العوائد المرتبطة بها بصرف النظر عن النتائج المترتبة على هذا التمويل؛ مما يعني عدم تأثير الأصول النقدية التي قام المصرف بتمويلها للغير نتيجة الإخفاق أو عدمه، وهو ما يمكن أن يتعرض له هذا التمويل، ويرى أن استخدام أساليب التمويل سيمكن من استغلال كافة الأموال المتاحة لأغراض الاستثمار؛ مما يدعم فاعلية مقومات التوسع النقدي في النظام المصرفي الإسلامي لتوليد النقود المصرفية (شاهين، ٢٠٠٧: ٦٢٠).

وبحسب الطبيعة السلعية لهذه الصيغ التي تستخدمها البنوك الإسلامية في عمليات الائتمان المصرفي يتضح مدى تأثيرها في عمليات التوسع النقدي كما يلي (عيسى، ١٩٩٠: ٢٠١- ٢٠٥):

أولًا: كون النظام الإسلامي يقوم على المشاركة وليس على القروض، يجعل عملية التوسع في الائتمان مرتبطة بالإنتاج، ذلك أن النقود المصرفية لن تظهر في شكل قروض تحمل فائدة ولكنها "ستظهر غالبا في شكل سلف مصرفية تشترط حصة في الأرباح الفعلية للمشروع. ولا يتم التمويل الا عندما تكون هناك قناعة فعلية لدى كل من المصرف والمنظم" بأن هناك توقعات حقيقية لخلق ثروة إضافية، فتخلق نقود جديدة فقط عندما يكون ثمة احتمال قوي في زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات.

ثانيًا: إن قدرة المصارف الإسلامية في استحداث النقود المصرفية، شأنها في ذلك شأن المصارف التجارية الربوية، ليست مطلقة، ولكنها محكومة بمقدار الاحتياطي الذي يقدره المصرف المركزي، ويلزم المصارف بالالتزام به، إضافة الى الاحتياطات الزائدة التي تحتفظ بها المصارف لتأمين موقفها.

فإذا أضيفت إلى هذه الأسباب القيود الشرعية للاستثمار، من تحريم للربا وتحريم استخدام التمويل في احتكار السلع أو في المضاربات، وتوجيه التمويل لإنتاج ما يفيد المجتمع لاتضح لنا محدودية الأضرار التي قد تنجم من النقود المصرفية خلافا لما هو الحال في النظام المصرفي الرأسمالي.

المبحث الثالث: المنهجية ونتائج التحليل الإحصائي

تمهيد:

يتطرق هذا المبحث الى التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة، حيث يتناول وصفًا مفصلًا للإجراءات التي اتبعت في هذه الدراسة وتعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة، وعينتها.

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية، وتم في هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المالية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والمفاهيم لتحقيق هدف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

وبالنسبة لمصادر البيانات فسيتم الاعتماد على المصادر الثانوية، والمتمثلة بالكتب والمقالات والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية التي تتعلق بموضوع الدراسة؛ وذلك لمعالجة الجانب النظري للدراسة. كما سيعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية للبنوك الاسلامية عينة الدراسة (السلاسل الزمنية) خلال فترة تمتد عشرة أعوام.

ومن جانب آخر سيتم اللجوء إلى استخدام التحليل الإحصائي لسلسلة البيانات المالية للمصارف الإسلامية، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإيجاد العلاقة بين مجموعتين من المتغيرات (مجموعة من المتغيرات المستقلة)، و(مجموعة من المتغيرات التابعة)، والغاية من ذلك هي التوصل إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالتسهيلات المصرفية والعوامل المؤثرة فيها، والمتغيرات التابعة والمتمثلة بعرض النقد.

مجتمع وعينة الدراسة:

اشتملت الدراسة على البحث في ادوات التسهيلات المصرفية لدى المصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية لسلسلة الدراسة (٢٠١١- ٢٠٢٠).

ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف الاسلامية الأردنية دون العاملة في الأردن. أما عينة الدراسة فتمثلت في المصارف الإسلامية الأردنية وهي: (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي).

نموذج الدراسة:

أولًا: المتغيرات التابعة، وتشمل:

العرض النقدي.

ثانيًا: المتغيرات المستقلة، وتشمل:

التسهيلات المصرفية، الاحتياطيات، الودائع، الاموال المتاحة للتوظيف.

ثالثًا: النموذج الرياضي (معادلة الانحدار).

سيتم خلال هذه الدراسة استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple regression) لقياس اثر المتغيرات المستقلة (حجم التسهيلات المصرفية، الاحتياطيات، الودائع، الاموال المتاحة للتوظيف)، على عرض النقد لدى البنوك والاسلامية في الأردن للفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠٢٠) وذلك باستخدام برنامج (Eviews) وتم تقدير النموذج كالآتي:

$$MS = a + b_1 BF + b_2 CR + b_3 D + b_4 ED + e$$

حيث:

a: الحد الثابت.

MS: عرض النقد (Money Supply).

b_1, b_2, b_3, b_4: معلمات الانحدار المراد تقديرها.

BF: التسهيلات المصرفية (Banking Facilities).

CR: الاحتياطيات النقدية (Cash Reserve).

D: الودائع (Deposits)

ED: الأموال المتاحة للتوظيف" الودائع+ حقوق الملكية" (Equity +Deposits).

e: حد الخطأ.

المطلب الثاني: التحليل الاحصائي" نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات"

المتغيرات المستقلة والتابعة:

يوضح الجدول رقم (١) المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

جدول رقم (١)المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة

المتغيرات المستقلة
التسهيلات المصرفية
الاحتياطيات النقدية
الودائع
الاموال المتاحة للتوظيف
المتغيرات التابعة
عرض النقد

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يعرض هذا الجزء من التحليل الاحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالمتغيرات الدراسة خلال القترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠).

التحليل الوصفي للمتغير التابع : عرض النقد.

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير عرض النقد خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)، الجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢) التحليل الوصفي لمتغير عرض النقد خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	المتوسط الحسابي
٢٠١١	٢٤١١٨٩٠٠٠٠٠
٢٠١٢	٢٤٩٤٥١٠٠٠٠٠
٢٠١٣	٢٧٣٦٣٤٠٠٠٠٠
٢٠١٤	٢٩٢٤٠٤٠٠٠٠٠
٢٠١٥	٣١٦٠٥٥٠٠٠٠٠
٢٠١٦	٣٢٨٧٦٢٠٠٠٠٠
٢٠١٧	٣٢٩٥٧٦٠٠٠٠٠
٢٠١٨	٣٣٣٥٩٣٠٠٠٠٠
٢٠١٩	٣٤٩٦٩٧٠٠٠٠٠
٢٠٢٠	٣٧٠١١٩٠٠٠٠٠
المتوسط الحسابي الكلي	٣٠٨٤٤٨٠٠٠٠٠,٠٠
الانحراف المعياري	٤١٧١٠٥٦١٩٨,١٩

التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة:

التحليل الوصفي لمتغير حجم التسهيلات المصرفية.

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير حجم التسهيلات المصرفية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) للمصارف الإسلامية، الجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٣) التحليل الوصفي لمتغير حجم التسهيلات المصرفية في المصارف الإسلامية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	المتوسط الحسابي
٢٠١١	٢٥٦٣٧٠٨٦٥٩,٠٠
٢٠١٢	٣١٧٧٩٧٣٨٥٢,٠٠
٢٠١٣	٣٤٨٦٨٥٨١٩٨,٠٠
٢٠١٤	٣٦٧٤٥٢٧٩٢٥,٠٠
٢٠١٥	٤١٨٢٦٣١٧٨٣,٠٠
٢٠١٦	٤٣٧٤٨٠٨٤٧٤,٠٠
٢٠١٧	٤٦٣٤٤٦٤٣٥٣,٠٠
٢٠١٨	٤٩٠٢٨٤٢٠٥٥,٠٠
٢٠١٩	٥٣٧٤٣٢٥٠٦٧,٠٠
٢٠٢٠	٦٠٦٩٦٧٤٩٢٦,٠٠
المتوسط الحسابي الكلي	٤٢٤٤١٨١٥٢٩,٢٠
الانحراف المعياري	١٠٥٨٠٦٣٦٦٢,٩٥

التحليل الوصفي لمتغير الاحتياطيات.

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير الاحتياطيات خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠) للمصارف الإسلامية، الجدول رقم (٤) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٤) التحليل الوصفي لمتغير الاحتياطيات في المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)

السنة	المتوسط الحسابي
٢٠١١	٩٠٥٩٢١٨١
٢٠١٢	٨٩٦١٩٥٥١
٢٠١٣	١٠٥٤٤٠٩٤٨
٢٠١٤	١٠٦٢٢٠٠٦٨
٢٠١٥	١٢٢٣٧٣٢٢٧
٢٠١٦	١٤١٨٥٩١٣٦
٢٠١٧	١٦٣٨٤٨٠٢٩
٢٠١٨	١٨٢٧٧٨٨٦٤
٢٠١٩	٢١٦٦٥٨٦٧٠
٢٠٢٠	٢٤٨٧١٩٣٥٢
المتوسط الحسابي الكلي	١٤٦٨١١٠٠٣
الانحراف المعياري	٥٥٠٣٥٥٤٩

التحليل الوصفي لمتغير الودائع.

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير الودائع خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠) للمصارف الإسلامية، الجدول رقم (٥) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٥) التحليل الوصفي لمتغير الودائع في المصارف الإسلامية

السنة	المتوسط الحسابي
٢٠١١	٣٧٠٦٦٦١٦١٣,٠٠
٢٠١٢	٤٠٣٨٥١٢٨٥٨,٠٠
٢٠١٣	٤٣٦٣٥٥٨٠٠٢,٠٠
٢٠١٤	٤٧٣٢٩٢٢٢١٩,٠٠
٢٠١٥	٥٣٢٢٤٢٠٥٠٤,٠٠
٢٠١٦	٥٩٣٧٧٣٨٩٦٣,٠٠
٢٠١٧	٦٠٨١٠٢٢١٠٣,٠٠
٢٠١٨	٦٤٥٩٣٤٨٨٦٧,٠٠
٢٠١٩	٧١٣٢٩٨١٠٠١,٠٠
٢٠٢٠	٧٩٦٨١٩٣٥١٧,٠٠
المتوسط الحسابي الكلي	٥٥٧٤٣٣٥٩٦٤,٧٠
الانحراف المعياري	١٣٩١٠٩٦٧١٤,١٨

التحليل الوصفي لمتغير حجم الاموال المتاحة للتوظيف.

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير حجم الاموال المتاحة للتوظيف خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠) للمصارف الإسلامية، الجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٦) التحليل الوصفي لمتغير حجم الاموال المتاحة للتوظيف في المصارف الإسلامية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)

السنة	المتوسط الحسابي
٢٠١١	٤،١١٨،٧٣٠،٠٠٨,٠٠
٢٠١٢	٤،٤٩٤،٩٨٩،١٣٩,٠٠
٢٠١٣	٤،٩٦٣،٤٠٧،٣٦٢,٠٠
٢٠١٤	٥،٤٧٨،١٣٨،٨٩٧,٠٠
٢٠١٥	٦،١١٥،٢٠٦،٦٢٥,٠٠
٢٠١٦	٦،٦٩٦،٥٠٦،٠٩٦,٠٠
٢٠١٧	٦،١٩٧،١٥٢،٢٠٣,٠٠
٢٠١٨	٧،١١٣،٤٥٨،٧١٧,٠٠
٢٠١٩	٧،٩١٣،٢٣٣،١٥٦,٠٠
٢٠٢٠	٨،٨٤١،٨١١،١١٥,٠٠
المتوسط الحسابي الكلي	٦١٩٣٢٦٣٣٣١,٨٠
الانحراف المعياري	١٥٠١٥١٧٥٥٦,٩٦

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) بين حجم التسهيلات المصرفية وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر حجم التسهيلات المصرفية في المصارف الاسلامية على عرض النقد، والجدول رقم (٧) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٧) نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر حجم التسهيلات المصرفية في المصارف الاسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
حجم التسهيلات المصرفية	١٢,٢٥٧	٠,٩٧٤	٠,٩٤٩	٠,٩٤٣	١٥٠,٢٢٢	٠,٠٠٠
*المتغير التابع: عرض النقد						

تشير نتائج الجدول (٧) أن قيمة معامل التحديد (r^2= ٠,٩٤٩)، وهذا يعني أن حجم التسهيلات المصرفية في المصارف الاسلامية قد فسّر ما مقداره(٩٤,٩%) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (١٥٠,٢٢٢) عند مستوى ثقة (Sig = ٠,٠٠٠) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α ≤ ٠,٠٥).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (١٢,٢٥٧)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الأولى والتي تنص على: **"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) بين حجم التسهيلات المصرفية وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية".**

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≥٠,٠٥) بين الاحتياطيات وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الاحتياطيات في المصارف الاسلامية على عرض النقد، والجدول رقم (٨) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٨) نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الاحتياطيات في المصارف الاسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
الاحتياطيات	٦,٣٥٢	٠,٩١٤	٠,٨٣٥	٠,٨١٤	٤٠,٣٤٦	٠,٠٠٠
*المتغير التابع: عرض النقد						

تشير نتائج الجدول (٨) أن قيمة معامل التحديد (r^2= ٠,٨٣٥)، وهذا يعني أن الاحتياطيات في المصارف الاسلامية قد فسّر ما مقداره (٨٣,٥%) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (٤٠,٣٤٦) عند مستوى ثقة (Sig = ٠,٠٠٠) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α ≤ ٠,٠٥).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (٦,٣٥٢)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الثانية والتي تنص على:" **توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) بين الاحتياطيات وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية".**

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≥٠,٠٥) بين الودائع وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الودائع في المصارف الاسلامية على عرض النقد، والجدول رقم (٩) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٩) نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الودائع في المصارف الاسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
الودائع	١٢,٠٠٧	٠,٩٧٣	٠,٩٤٧	٠,٩٤١	١٤٤,١٧٤	٠,٠٠٠
*المتغير التابع: عرض النقد						

تشير نتائج الجدول (٩) أن قيمة معامل التحديد (r^2 = ٠,٩٤٧)، وهذا يعني أن الودائع في المصارف الاسلامية قد فسّر ما مقداره (٩٤,٧%) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (١٤٤,١٧٤) عند مستوى ثقة (Sig = ٠,٠٠٠) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α ≤ ٠,٠٥).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (١٢,٠٠٧)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على:" **توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) بين الودائع وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية".**

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≥٠,٠٥) بين حجم الاموال المتاحة للتوظيف وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر حجم الاموال المتاحة للتوظيف في المصارف الاسلامية على عرض النقد، والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١٠) نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر حجم الاموال المتاحة للتوظيف في المصارف الاسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
حجم الاموال المتاحة للتوظيف	١١,٠٩١	٠,٩٦٩	٠,٩٣٩	٠,٩٣١	١٢٣,٠١٦	٠,٠٠٠
*المتغير التابع: عرض النقد						

تشير نتائج الجدول (١٠) أن قيمة معامل التحديد (r^2= ٠,٩٣٩)، وهذا يعني أن حجم الاموال المتاحة للتوظيف في المصارف الاسلامية قد فسّر ما مقداره (٩٣,٩%) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (١٢٣,٠١٦) عند مستوى ثقة (Sig = ٠,٠٠٠) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (α≤٠,٠٥).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (١١,٠٩١)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الرابعة والتي تنص على: "**توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) بين حجم الاموال المتاحة للتوظيف وعرض النقد لدى المصارف الاسلامية".**

من خلال اختبار الفرضيات فقد أظهرت الفرضيات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (التسهيلات المصرفية، الاحتياطيات النقدية، الودائع، الأموال المتاحة للتوظيف) والمتغير التابع (عرض النقد) مما يظهر أثر التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنوك الاسلامية الأردنية في عرض النقد، ولكن يبقى مدى هذا التأثير محدودًا في ظل الصيغ التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الاسلامية الأردنية والتي تمتاز بالطبيعة السلعية بعيدا عن مبدأ المداينات ووجود طرفين مقرض ومقترض كما هو الحال لدى البنوك التقليدية فهو بذلك يشارك في زيادة الإنتاج السلعي من خلال توظيف ودائعه في عمليات انتاج حقيقية، فيصبح لدينا توازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، الذي يحد من عملية التوسع النقدي وحدوث التضخم ويقي المجتمع من المشاكل الاقتصادية، على عكس البنوك الربوية التي تعتمد بشكل كبر على القروض في توظيف مواردها، الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع في التيار النقدي دون السلعي وحدوث ظاهرة التضخم.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

تمثل البنوك الاسلامية الأردنية جزء من الجهاز المصرفي الأردني وتمارس عملها المصرفي من حيث قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية التي من شأنها التأثير في العرض النقدي، ويتم ذلك من خلال عدد محدد من صيغ التمويل الاسلامي ولكن بحسب الطبيعة السلعية لهذه الصيغ التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الاسلامية تجعل عملية اشتقاق النقود في المصارف الإسلامية عملية محدودة جداُ حيث تجعل عملية اشتقاق النقود والتوسع في الائتمان مرتبطة بالإنتاج مما يساعد على التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، الذي يحد من عملية التوسع النقدي.

ثانيًا: التوصيات

١. مساهمة السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي بمساعدة البنوك الاسلامية على تفعيل ادوات وصيغ التمويل الاسلامية الاخرى التي لا تشكل اهمية نسبية من محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الاسلامية كالمشاركة والمضاربة لما تحتويه من مخاطر عاليه مثل تقديم الضمانات الكافية من قبل السلطات النقدية في حال التعدي والتقصير من قبل المشاركين أو المضاربين لما لهذه الصيغ من دور ايجابي في عملية التأثير في المعروض النقدي دون إحداث اختلالات في الوضع الاقتصادي كالتضخم.

٢. ايجاد أدوات سياسة نقدية غير تقليدية لإدارة المعروض النقدي والتحكم بحجم التوسع النقدي وتتفق وأهداف النظام النقدي الإسلامي والذي من شأنه إحداث التوازن بين التيار السلعي والنقدي بحيث تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي وحاجته لهذه النقود.

المصادر والمراجع:

- أبو زيد، محمد عبد المنعم، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الاسلامية**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة ط١، ٢٠٠٠م.
- ابو الفتوح، نجاح عبدالعليم، **السياسة النقدية نظرية النقود في الاقتصاد الاسلامي**، الطبعة الاولى، دار عالم الكتب الحديث، اربد، الاردن، ٢٠١٥.
- أحمد، عبدالرحمن يسري، دور النقود في زعزعة الاستقرار المالي وإمكانية الإصلاح في إطار نظام تمول إسلامي، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز**، الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣، المجلد ٣٠، السعودية، ٢٠١٧م.
- إرشيد، محمود عبد الكريم، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، عمان، ط٢، عام ٢٠٠٧م.
- أفندي، محمد علاء الدين، **تكملة حاشية ابن عابدين**، ط٢، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.
- بنك الاسكان للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٧.
- البلتاجي، محمد، **نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة)**، دراسة مقدمة إلى الندوة الدولية بعنوان (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية المنعقدة في دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي خلال الفترة من ٣-٥ سبتمبر ٢٠١٥م.
- البنك العربي الإسلامي الدولي، **الموقع الالكتروني**، **http://www.iiabank.com.jo**.
- بنك صفوة الإسلامي، **التقرير السنوي لعام ٢٠١٨م، ٢٠١٩م**.
- حشيش، عادل أحمد، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- حمـاد، نزيه، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.
- حمود، سامي حسن، **تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية**، ط١، مكتبة دار الاتحاد العربي، عام ١٩٧٦م.
- خربوش، حسني، و محمد العبادي، تقييم اداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني – دراسة ميدانية–، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد ١٩، العدد ٢، ٢٠٠٤، ص ٢١٥- ٢٣٤.
- الخضيري، محسن أحمد، **البنوك الإسلامية**، دار الحرية، القاهرة، ١٩٩٠م.
- خلف، فليح حسين، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، ودار جدارا، الأردن، عمان، ط١، ٢٠٠٦م.
- دنيا، شوقي أحمد، **الجعالة والاستصناع "تحليل فقهي**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠م.
- الربابعة، عدنان؛ كيوان، تسنيم، **بحث توليد النقود في المصارف الاسلامية دراسة مقارنة بالمصارف التقليدية**، مجلة الجامعة الأردنية، مجلد ٤٥، عدد٢، ٢٠١٨، ص١٨٩.
- سليمان، محمد جلال، **الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية**، ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م.
- السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، **شرح فتح القدير**، ط١، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- السبهاني، عبدالجبار حمد**الوجيز في التمول و الاستثمار وضعيًا وإسلاميًا**، الطبعة الاولى، مطبعة حلاوة، اربد، الاردن، ٢٠١٢.
- شاهين، علي عبدالله، العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي (دراسة فكرية تحليلية)، **مجلة الجامعة الاسلامية**، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٧م.
- شبير، محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ط٢، دار النفائس، الأردن، عمان، ١٩٩٨م.
- الشمري، ناظم محمد، **النقود والمصارف**، دار الكتب للنشر، الموصل، العراق، ١٩٨٨م.
- شيخ عثمان، عمر محمد فهد، **إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٩م.
- الطيار، عبد الله محمد، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، ط١، نادي القصيم الأدبي، السعودية، ١٩٨٨م.
- عاشور، يوسف حسين، **مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية**، ط ٢، ٢٠٠٣م.
- طبايبيه، سليمه، **ادارة المصارف الاسلامية**، الطبعة الاولى، مركز البحوث وتطوري الموارد البشرية(رماح)، عمان الاردن، ٢٠١٦.
- عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعيل إبراهيم، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، ط١، دار وائل، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م.
- عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعيل إبراهيم، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، ط١، دار وائل، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م.

- عبد الله، خالد أمين، وسعيفان، حسين سعيد، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، ط١، الأردن، عمان، دار وائل، ٢٠٠٨م.
- عبدالله، عقيل جاسم، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٤م.
- عشيش، حسن سمير، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
- العطيات، يزن خلف سالم، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
- عيسى، موسى آدم، **التوازن النقدي والحقيقي في الاقتصاد الاسلامي "دراسة نظرية مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي"**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، المجلد الاول، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩٠م.
- الغريب، ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، ط ١، دار أبوللو، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.
- فليح، حسن خلف، **النقود والبنوك**، دار عالم الكتب الحديث للنشر، إربد، الأردن، ٢٠٠٦م.
- قرصية، صبحي تادرس، وبكري، كامل عبد المقصود، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، دار الجامعات المصرفية، الإسكندرية، مصر، ١٩٧٩م.
- الكفراوي، عوف محمد، **البنوك الاسلامية" النقود والبنوك في النظام الإسلامي"**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر،٢٠٠١.
- المالقي، عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلامية**، ط١، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، ٢٠٠٠م.
- **مجلة الأحكام العدلية**، المادة ١٢٤.
- الموسوي، حيدر يونس، **المصارف الاسلامية أدائها المالي و أثرها في سوق الاوراق المالية**، دار اليازوري للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١١.
- محارب، نبيل سدرة، **النقود والمؤسسات المصرفية**، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، (د. ت).
- **مصرف الراجحي**، الموقع الالكتروني، http://www.alrajhibank.com.jo.
- النجار، فايق، **التحليل الائتماني "مدخل اتخاذ القرارات**، ط١، مطبعة بنك الاسكان، (١٩٩٧)
- الخياط، عبد العزيز، والعيادي، أحمد، **فقه المعاملات وصيغ الاستثمار**، ط١، ٢٠٠٤م.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية**، ٢٠٠٨، معيار رقم ٤.